برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثالثة

روما، ٢٢ - ٢٠٠١/١٠/٢٦

مخططات الإستراتيجيات القطرية

البند ٧ من جدول الأعمال

مقدمة للمجلس لينظر فيها

مخطط الاستراتيجية القطرية لبوليفيا

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/2001/7/1
7 September 2001
ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb_public/EB_Home.html)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (ODM): Mr F. Roque Castro

موظف الاتصال (ODM): Ms G. Segura رقم الهاتف: 066513-2207

الرجاء الاتصال بمشرف وحدة التوزيع وخدمات الاجتماعات إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2328).

ملخص

تعتبر بوليفيا من البلدان التي تمر بمرحلة انتقال وتعاني من العجز الغذائي والدخل المنخفض. وفي عام ١٩٩٩، عانى ٦٣ في المائة من سكانها من الفقر. ويعاني ٨٠ في المائة من سكان الريف من العوز بينما يعيش ٦٠ في المائة منهم في فقر مدقع ولا يستطيعون الحصول على تشكيلة الأغذية الأساسية. ونظرا لانخفاض الناتج المحلي الإجمالي للفرد الذي يبلغ ١٠٠٠ دولار فقط في العام وتدني المؤشرات الاجتماعية، تعتبر بوليفيا وأحدا من أكثر البلدان فقرا في أمريكا اللاتينية (البنك الدولي ٢٠٠١). ووفقا لتقرير التنمية البشرية (٢٠٠٠) الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تحتل بوليفيا المرتبة ١١٤ مع مؤشر للتنمية البشرية لا يتجاوز ٠,٦٤٣ ومؤشر للتمكين في مجال قضايا تمايز الجنسين يصل إلى ٠,٦٣١ فقط.

ويتأثر ٥٠ في المائة من الأطفال تحت سن الخامسة بسوء التغذية المزمن، كما عاني ٢٦ في المائة من هؤلاء الأطفال من التقزم في عام ١٩٩٨. ويصل معدل الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة إلى ٩٢ في كل ألف من المواليد الأحياء كما يعتبر معدل الوفيات بين الأمهات، الذي يبلغ ٣٩٠ في كل ٠٠٠ ١٠٠ من المواليد الأحياء، وأحدا من أعلى المعدلات في أمريكا اللاتينية. ويمثل الأطفال دون سن الخامسة واحد من كل ثلاث وفيات في البلاد. ويعزى السبب في ٥٦ في المائة من هذه الوفيات إلى الإسهال أو ذات الرئة. ويقل المتحصل من الغذاء اليومي في المناطق الريفية بأكثر من ٢٨ في المائة عن المستوى الموصي به الذي يبلغ ٢١٠٠ سعر حراري.

ويمثل الأمن الغذائي جزءا لا يتجزأ من استراتيجية بوليفيا لخفض الفقر (٢٠٠١ – ٢٠١٥)، لا سيما للمجموعات الضعيفة.

وتستجيب صياغة هذا الجيل الثاني من مخططات الاستراتيجية القطرية لتوصيات بعثة تقييم البرنامج القطري التي اضطلع بها في الفترة الأخيرة. وسيقوم البرنامج القطري المقترح على مجالين استراتيجيين عريضين هما (أ) تنمية الموارد البشرية (ب) التنمية الريفية والأمن الغذائي. ووفقا لقرار المجلس التنفيذي ١٩٩٩/م ت–س/٢، يركز **البرنامج** أنشطته الإنمائية على خمسة أهداف. وتركز الاستراتيجية القطرية لبوليفيا على الأهداف الأول والثاني والخامس من أهداف سياسة تحفيز التنمية كما يلي:

- تمكين الأطفال والحوامل والمرضعات من تلبية احتياجاتهم التغذوية واحتياجاتهم الصحية ذات الصلة بالتغذية؛
- تمكين الأسر الفقيرة من الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب؛
- تمكين الأسر التي تعتمد على الموارد البيئية المتدهورة في أمنها الغذائي من التحول إلى سبل عيش أكثر استدامة.

وسيمدد **البرنامج**، في سياق إطار الأمم للمساعدات الإنمائية، برنامجه القطري الحالي لستة أشهر بغية بدء دورة جديدة (٢٠٠٣ – ٢٠٠٧)، توافقا مع الوكالات الأخرى.

مشروع القـــرار

أجاز المجلس مخطط الاستراتيجية القطرية لبوليفيا (الوثيقة WFP/EB.3/2001/7/1) وأذن للأمانة بـــأن تشرع في صياغة برنامج قطري يأخذ في الاعتبار ملاحظات **المجلس**.

انعدام الأمن الغذائي والفقراء والجوعى

انعدام الأمن الغذائي على المستوى الوطني

١- تعتبر بوليفيا من البلدان التي تمر بمرحلة انتقال وتعاني من العجز الغذائي والدخل المنخفض (المعلومات السنوية المستكملة لعام ٢٠٠١، منظمة الأغذية والزراعة). وتحتل بوليفيا المرتبة ١١٤ في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع مؤشر للتنمية البشرية لا يتجاوز ٠,٦٤٣, ومؤشر للتمكين في مجال قضايا تمايز الجنسين لا يتعدى ٠,٤٢٢.

٢- وحققت بوليفيا خلال التسعينات زيادة في الإنتاج الزراعي ومتوسط في نمو الناتج المحلي الإجمالي بلغ ٣,٩ في المائة مما أدى إلى خفض الفقر بنسبة ٦ في المائة. ولكن على الرغم من هذه الاتجاهات الإيجابية، فأن الناتج المحلي الإجمالي للفرد في بوليفيا الذي يبلغ ١٠٠٠ دولار يظل أقل من المتوسط السائد في المنطقة الإقليمية. وفضلا عن ذلك، فأن التفاوت الكبير في دخول الأفراد (يبلغ معامل جيني ٠,٥٦) بين السكان البالغ عددهم ٨ ملايين نسمة يتضح في مستويات عالية من الفقر، لا سيما في المناطق الريفية. ويعيش ٨٠ في المائة من السكان الريفيين في حالة فقر في حين يعيش حوالي ٦٠ في المائة (١,٤ مليون شخص) في فقر مدقع.

٣- وبين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٨، بلغ مجموع التمويل الخارجي ٦،٦ مليار دولار، أي ما يعادل ٩,٨ في المائة من متوسط الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يشير بوضوح إلى أهمية المعونة الخارجية.

٤- وعلى الرغم من أن الزيادة التي طرأت على توافر الأغذية، فيما يتعلق بعدد السعرات الحرارية للفرد في اليوم، منذ عام ١٩٨٨، ومعدل نمو الإنتاج الزراعي، لا سيما في مجال الصناعة الزراعية، (حبوب الصويا والمنتجات الأخرى لاستهلاك الحيوانات والتصدير) تتجاوز الزيادة في عدد السكان، فأن بوليفيا لاتزال تعاني من العجز الغذائي، وهذا صحيح بصورة خاصة في حالة القمح (٣١٦ ٠٠٠ طن). واتسم هذا العجز بالحدة في عام ١٩٩٨ نتيجة لظاهرة النينو التي برهنت على أن بوليفيا لم تكن قادرة على إنتاج فائض يمكن استخدامه لتعويض النقص في الفترات التي يتدنى فيها الإنتاج. وخلال الفترة ١٩٩٧ – ٢٠٠٠، ساهم **البرنامج** بمتوسط يبلغ ٢٠ ٠٠٠ طن في العام، أي ما يعادل ١٦ في المائة من مجموع المساهمات.

٥- وعموما، تدنت الإنتاجية في مجال الزراعة التقليدية نتيجة للتوسع المتزايد في زراعة المحاصيل في الأراضي الحدية واستخدام التكنولوجيا غير المناسبة التي عفا عليها الزمن. وفضلا عن ذلك، تعوق الأسعار المنخفضة لمنتجات الصناعة الزراعية قدرة البلاد على استيراد الأغذية.

٦- بيد أن صعوبة الحصول على الأغذية هي السبب الرئيسي وراء انعدام الأمن الغذائي في بوليفيا. وعلى الرغم من أن الأغذية قد تتوافر في الأسواق المحلية، فأن الكثيرين من الناس لا يملكون القوة الشرائية الكافية للحصول عليها. وينخفض متوسط دخل المعدمين بنسبة ٢٦ في المائة عن تكاليف سلة الغذاء الأساسية (التي تقدر بنحو ٣٠ دولارا في الشهر). وتصل هذه النسبة في المناطق الريفية إلى ٣٣,٧ في المائة. والأمر فيما يتعلق بهذه المشكلة أسوأ في حالة النساء إذ تعاني ٦٩ في المائة من الأسر التي تعولها النساء من انعدام الأمن الغذائي.

٧- وعلى الرغم من أن الفقر وانعدام الأمن الغذائي يعتبران من المشاكل التي يعاني منها الريف بصفة أساسية، فقد بدأت المشكلتان في التأثير على المناطق شبه الحضرية بعد ان أدى النمو السكاني والهجرة إلى زيادة عدد سكان

المناطق الحضرية من ٥٧ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ٦٣ في المائة في عام ١٩٩٧ مما أفضى إلى خلق جيوب للفقر حول المدن الرئيسية يعاني السكان فيها من انعدام الأمن الغذائي.

٨- وتتجاوز الفجوة بين الاستهلاك اليومي للأغذية في المناطق الريفية وبين الحصة الغذائية اليومية التي يوصى بها **البرنامج**/ومنظمة الأغذية والزراعة (٢ ١٠٠ سعر حراري) ٢٨ في المائة. وفضلا عن ذلك، تفاقم الممارسات الخاطئة في مجال التغذية والتوزيع غير المتكافئ للأغذية داخل الأسرة مشكلة سوء التغذية بين النساء والأطفال. وفي عام ١٩٩٨، عانى حوالي ٢٦ في المائة من الأطفال من التقزم. ويؤثر سوء التغذية المزمن على ٥٠ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة الذين ينتمون إلى أكثر الأسر فقرا. وتحد عوامل أخرى، مثل القدرة الفسيولوجية الضعيفة على امتصاص الغذاء وعدم توافر الفرص الكافية للحصول على الخدمات الأساسية، من الاستفادة من الغذاء كما يفضيان إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي وسط النساء والأطفال دون سن الخامسة. (٣٩٠ لكل ١٠٠ ٠٠٠ و٩٢ لكل ألف بالتوالي). وتصل نسبة الفجوة بين المتحصل الفعلي من فيتامين (ألف) والمتحصل الموصى به إلى ٤٥ في المائة.

٩- ويتصل عدم القدرة على امتصاص الغذاء بصورة وثيقة بعدم توافر فرص الحصول على الخدمات الصحية والإصحاحية، إذ لا تتوافر هذه الفرص لنحو ٤٠ في المائة من السكان. ولا يتمتع إلا ٣٣ في المائة من سكان الريف و ٤٤ في المائة من سكان الحضر بالخدمات الإصحاحية. بيد أن حالات الإصابة بالأمراض المعدية بين الأطفال ترتبط عكسيا، وعلى نحو وثيق، بمستوى تعليم الأمهات، إذ تصل نسبة النساء الأميات إلى ٢٨,٥ في المائة في حين تصل هذه النسبة إلى ٥٠ في المائة في المناطق الريفية. وتزيد احتمالات تعرض أطفال النساء الأميات لأمراض الإسهال مرة ونصف عن احتمالات تعرض الأطفال الذين حصلت أمهاتهم على مستوى متوسط من التعليم لهذه الأمراض.

١٠- وتتأتى الهشاشة في وجه المخاطر المناخية من الجفاف والصقيع في المناطق المرتفعة والأودية ومن الفيضانات في المناطق المنخفضة. وتسببت ظاهرة النينو في الفترة ١٩٩٧ – ١٩٩٨ في أضرار بلغت تكاليفها ٥٢٧ مليون دولار وهو ما يعادل ٧ في المائة تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام ١٩٩٨. وتسببت أمطار غزيرة وجفاف استمر لفترة طويلة في عام ٢٠٠١ في فقدان ١٢٥ ٠٠٠ هكتار من المحاصيل ودمار أكثر من ٣ ٠٠٠ منزل مما أثر على أكثر من ٣٥٠ ٠٠٠ شخص كما أثر على نظم أسرهم لكسب العيش. وقد تقود الآثار المشتركة لهاتين الكارثتين إلى تحويل انعدام الأمن الغذائي المؤقت التي كانت تعاني منه الكثير من الأسر إلى حالة مزمنة من الفقر وانعدام الأمن الغذائي.

أوضاع الأمن الغذائي على المستوى دون الوطني

١١- تنقسم بوليفيا إلى ٩ مقاطعات إدارية و٣١٤ بلدية. وأضطلع بعملية لتحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها بغرض تحليل مجموعة من المؤشرات المتعلقة بتوافر الأغذية، وفرص الحصول عليها واستخدامها، والمخاطر المناخية والاجتماعية كما جمعت البيانات من المصادر الوطنية الثانوية. وحدد تحليل هشاشة الأوضاع ١٦٤ بلدية بوصفها أكثر البلديات ضعفا في مواجهة انعدام الأمن الغذائي. وتقع هذه البلديات في خمس مقاطعات يعيش فيها ٢٠ في المائة من السكان أو ١,٦ مليون نسمة (أنظر الملحق الأول).

١٢- وتشير نتائج تحليل هشاشة الأوضاع إلى أن الغالبية العظمى من البلديات التي تعاني من الهشاشة تتركز في المرتفعات (مقاطعات بوتوسي، وأورورو، ولاباز) والأودية (شوكيزاكا وكوشابامبا). وعموما، تتسم هذه البلديات بأشكال مماثلة لانعدام الأمن الغذائي.

١٣- وفي هذه البلديات التي تعاني من أعلى معدلات انعدام الأمن الغذائي تتجاوز معدلات سوء التغذية المزمن، وانتشار أمراض الإسهال والجهاز التنفسي، والاحتياجات الأساسية التي لم تلبى وشح الخدمات المتوسط الوطني. ويبلغ مؤشر التنمية البشرية في هذه البلديات ٠,٣٣ في حين لا يتجاوز مؤشر التمكين في مجال قضايا تمايز الجنسين ٠,٣١ وتقل هذه الأرقام عن مثيلتها على المستوى الوطني. ويعيش ٩٤ بالمائة من سكان هذه البلديات في حالة فقر.

١٤- ولا تنتج المرتفعات والأودية إلا ٣٩ في المائة من الحبوب الغذائية الأساسية. وتؤثر أوجه القصور في الأسواق والبنيات الأساسية في هذه المناطق على توافر الحبوب الغذائية الأساسية. وتعاني هذه الأقاليم أيضا من كثرة الحيازات الصغيرة التي تستخدم فيها التقنيات التقليدية، وتتسم بدرجة عالية من التصحر، وحالات الجفاف والصقيع التي يتكرر حدوثها، وتتجسد كل هذه العوامل في تدني الإنتاجية. وفي الـ ١٦٤ بلدية التي حددتها وحدة تحليل هشاشة الأوضاع، هناك مخاطر كبيرة تتعلق بالجفاف والفيضانات التي يمكن أن تؤثر على ما يصل إلى مليون شخص.

١٥- وفي المرتفعات الوسطى والجنوبية وأودية الانديز، تنخفض نسبة توافر الأغذية نظرا لهشاشة الروابط مع الأسواق ونظام الطرق الرديء، لا سيما في موسم الأمطار. وتتمثل المنتجات الرئيسية في المحاصيل الجذرية والقليل من الحبوب الغذائية الأساسية للاستهلاك. ويشكل التعدين في مرتفعات بوتسي الوسطى والمرتفعات الجنوبية المصدر الرئيسي للدخل كما يقتصر توافر الأغذية في غالب الأحوال على ما ينتج في الأسواق المحلية. وهناك مؤشرات للقمامة المبكرة نتيجة لانعدام اليود. وتتسم هذه المناطق بالتصحر، ودرجات عالية من التلوث البيئي، وانعدام مصادر الري.

١٦- ويتسم الإنتاج في الوادي الأوسط، والوادي معتدل المناخ، والمرتفعات الشمالية بتنوع نسبي وحلقات وصل أفضل بالأسواق. وعلى الرغم من أن الأسر التي تعاني أكثر من غيرها من الفقر تمارس أيضا زراعة الكفاف، فإن هناك نقص في مياه الري كما أن مستويات الدخل تقل كثيرا عن خط الفقر. وتحد كل هذه العوامل من فرص هذه الأسر للحصول على الغذاء والخدمات الأساسية.

السكان المستفيدون

١٧- تتألف أشد المجموعات ضعفا، كما حددتها وحدة تحليل هشاشة الأوضاع، من المزارعين الذين يمتلكون حيازات صغيرة، والمعدمون، والأسر التي تعولها النساء، والنساء والأطفال، والأسر التي تعاني من الفقر المدقع في المناطق شبه الحضرية، والأطفال المشردين.

١٨- ويتركز ٧٠ في المائة من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمعدمين في المرتفعات والأودية. وغالبية أفراد هذه الأسر (٨٤ في المائة) من السكان الأصليين الذين لا يمتلكون إلا أقل القليل من الأصول الإنتاجية. وتعول النساء أكثر من ٢٥ في المائة من هذه الأسر. ويرتفع هذا الرقم بصورة مثيرة في أوقات معينة في السنة نتيجة لهجرة الرجال إلى مناطق أخرى بحثا عن العمل. ولم تحصل الغالبية من أفراد هذه الأسر البالغين إلا على أقل من سنة واحدة من التعليم.

١٩- ويتسم الإنتاج بين هذه المجموعات بعدم كفايته وقلة تنوعه وهو يخصص أساسا للاستهلاك المنزلي وتباع منه نسبة صغيرة للوسطاء بأسعار منخفضة. وتعاني الأرض من فرط الاستخدام ولا تتوافر أي تدابير للمحافظة على التربة كما لا تستخدم الأسمدة بالقدر المطلوب مما يجعل إدارة التربة أكثر صعوبة. ويستكمل استهلاك الأغذية بدخل يحصل عليه أساسا من الهجرة التي تمثل عائداتها حوالي ٦٠ في المائة من الدخل النقدي في السنوات العادية وأكثر من ٨٠ في المائة في سنوات الأزمات. ويصل الإنفاق على الأغذية إلى ٧٠ في المائة من مجموع النفقات. وترتفع هذه النسبة في الفترات التي تسبق الحصاد وفي أوقات الأزمات نتيجة لتدني المحزونات.

٢٠- ويمثل انعدام الأمن فيما يتعلق بحيازة الأرض، لاسيما بين النساء، السبب الرئيسي وراء ضيق فرص الحصول على الأصول الإنتاجية، والائتمان والخدمات الإرشادية. وفي الأوقات الحرجة، تباع الأصول مما يؤدي إلى الوقوع في شراك الدين وهذا يؤدي بدوره إلى تهديد فرص الإنعاش الاقتصادي في المستقبل.

٢١- ويعمل عمال المناجم المستقلون في المرتفعات الوسطى والجنوبية في أوضاع تتسم بالخطورة الشديدة ويحصلون على دخول لا يتجاوز مستواها حد العوز كما تقل محصلتهم من الغذاء عن المستوى اللازم. (ويقوم غذاء هؤلاء العمال على الدونات والمكرونة التي يشترونها من الأسواق المحلية). وتعمل النساء والأطفال في سوق العمل المحلي تحت ظروف شديدة القسوة على صحتهم لكي يوفروا دخلا إضافيا لأسرهم. ويتسم الوضع الصحي لأفراد الأسر بأمراض الجهاز التنفسي وأعمار متوقعة منخفضة.

٢٢- وتتأثر النساء أكثر من الرجال بانعدام الأمن الغذائي ويمتلكن عددا أقل من الفرص لتطبيق استراتيجيات كسب العيش. وفي نهاية عام ١٩٩٩، انخفضت دخول النساء من ٦١ في المائة إلى ٥٧ في المائة مقارنة بدخول الرجال. وفي أوقات الأزمات، تبادر النساء قبل غيرهن إلى تخفيض متحصلهن من الغذاء واستهلاك أغذية تتسم بقدر اقل من الجودة مما يؤثر سلبا على وضعهن التغذوي، لاسيما أثناء فترات الحمل والرضاعة. وتصل نسبة الأسر الأمية بين الأسر التي تعولها النساء إلى ٣٩ في المائة.

٢٣- وأكثر ما يتأثر به الأطفال هو انعدام الأمن الغذائي حيث ترتفع معدلات سوء التغذية المزمن وفقر الدم بينهم. ويمثل الأطفال دون سن الخامسة واحدة من كل ثلاث وفيات في البلاد. ويعزى ٥٦ في المائة من هذه الوفيات إلى أمراض الإسهال وذات الرئة. ولا يحصل إلا ١٧ في المائة من مجموع الأطفال على التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة مما يؤثر سلبا على أدائهم المدرسي في المستقبل وأيضا على أمنهم الغذائي. ويبلغ متوسط نسبة الانقطاع عن الدراسة في أكثر المقاطعات فقرا ١٢ في المائة ونسبة الطلاب المعيدين ٨ في المائة.

٢٤- وتؤكد النتائج التي خلص إليها تحليل هشاشة الأوضاع إلى أن ٢٦ في المائة من السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية وشبه الحضرية لا يستطيعون تلبية احتياجاتهم الأساسية. وأثر ذلك كثيرا على البناء الأسري كما تدلل الحالات الكثيرة لاعمال العنف والوجود المتزايد للأطفال المشردين في الشوارع. ويقدر عدد الأطفال الذين يعيشون في الشوارع بنحو ٠٠٠ ٤ طفل وعدد الذين يعملون في الشوارع منهم بنحو ٠٠٠ ٢٣٢ ويحدث هذا في أوضاع تتسم بانعدام الأمن على المستويين الغذائي والاجتماعي بالإضافة إلى عدم توافر فرص العمل وتمثل الفتيات ٢٦ في المائة من القصر الذين يعملون.

أولويات الحكومة وسياساتها للتصدي للفقر وانعدام الأمن الغذائي

السياسات العامة

٢٥- تجمع إستراتيجية بوليفيا لخفض الفقر (٢٠٠١ – ٢٠١٥) عناصر من الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٧ – ٢٠٠٢) والعملية الوطنية للمشاورة (حوار ٢٠٠٠، اليوبيل الفضي ٢٠٠٠). وتتلخص المبادئ التوجيهية الاستراتيجية فيما يلي: (أ) توسيع فرص العمالة، والدخل؛ والوصول إلى الأسواق؛ (ب) تعزيز القدرات الإنتاجية؛ (ج) تعزيز الأمن والحماية للفقراء؛ (د) تشجيع مشاركة السكان واللامركزية.

٢٦- وحددت أربع مجالات للعمل في مجال الأمن الغذائي كما يلي: (أ) برامج الحماية الاجتماعية؛ (ب) الرعاية المتكاملة للأطفال؛ (ج) برامج درء المخاطر والتصدي للكوارث وحالات الطوارئ؛ (د) الحماية القانونية للأصول وتحديد إطار معياري لاستخدام الموارد الطبيعية بصورة مستدامة.

٢٧- وتعطي سياسات الحماية الاجتماعية الأولوية لبرامج حماية الأطفال من خلال تدابير الصحة الوقائية، والتأمين لكبار السن، والتدابير لصالح النساء، والمعايير ضد العنف داخل الأسرة.

٢٨- وتشمل تدابير الرعاية المتكاملة للأطفال التعليم، الصحة، والتغذية، وحفز قدراتهم في وقت مبكر. ويتم التركيز على الأطفال دون سن السادسة بحيث تفضي مثل هذه الاستثمارات إلى خفض الطلب على العناية الطبية وتقليل عدد الطلاب المعيدين والمنقطعين عن الدراسة.

٢٩- وفيما يتعلق بتخفيف آثار الكوارث، اعتمد في الفترة الأخيرة قانون خفض المخاطر والاستعداد للكوارث. ويهدف هذا القانون إلى خلق إطار مؤسسي، وتحديد الأنشطة التي ينبغي أن تصمم لخفض المخاطر في وجه الكوارث، وتوفير المساعدة في الوقت المناسب. وسيساهم **البرنامج** في صياغة خطة للطوارئ لان الحكومة لا تمتلك مثل هذه الخطة.

٣٠- وستعزز استراتيجية بوليفيا لخفض الفقر السياسات الرامية إلى كفالة حقوق الملكية الزراعية وتوزيع الأراضي. وتعطى الأولوية لمجتمعات الفلاحين المحلية، والقرى، ومجتمعات السكان الأصليين المحلية التي لا تمتلك ما يكفي من الأرض وذلك وفقا للقدرة على استخدام الأرض.

٣١- وتهدف سياسية إدارة الموارد إلى تشجيع الاستخدام الأمثل للمياه وموارد الأرض، ورصد النوعية البيئية، وتشجيع الاستخدام المستدام والعادل للموارد الحراجية.

٣٢- وفيما يتعلق بتكافؤ الجنسين، سيشجع الآتي: (أ) الأنشطة المصممة لتحسين فرص النساء؛ (ب) تمكين المواطنين من المشاركة؛ (ج) حماية حقوق النساء ودعمها. وسيقدم **البرنامج** المساعدة في صياغة سياسات مناسبة تركز على دور النساء في مجال الأمن الغذائي.

٣٣- وسيجرى البحث عن وسائل لتعزيز دور النساء في الاقتصاد من خلال سياسات تهدف إلى تحسين الإنتاج ودعم عمليات تسويق منتجاتهن. وسيشجع إدماج النساء على المستوى الاجتماعي من خلال توفير فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية والمساكن والمرافق الإصحاحية الأساسية.

٣٤- وفيما يتعلق بالتمويل الخارجي، سينفذ الإطار الجديد لعلاقات التعاون الحكومي الدولي. ويحدد هذا الإطار ويرتب الأنشطة الرئيسية لخفض الفقر حسب الأولوية. ويجمع هذا الإطار ثلاث من أهم الاستراتيجيات التي تم وضعها للتعاون الدولي وهي كما يلي: الإطار الشامل للتنمية، والوثيقة المعنونة " في فجر القرن ٢١" التي أصدرتها منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، وإطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية.

سياسات الأمن الغذائي

٣٥- وستركز استراتيجية وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والتنمية الريفية فيما يتعلق بالتنمية الريفية المستدامة، الأفق ٢٠١٠، على أكثر المجموعات ضعفا من خلال إعادة تحويل العمل الريفي وتشجيع التحسينات التقنية. وتتلخص أهدافها الاستراتيجية في زيادة فرص العمالة الريفية خارج مجال العمل الزراعي، وتوافر الأغذية، وخفض التكاليف البيئية والاجتماعية في المناطق الريفية.

٣٦- وفي داخل هذا الإطار، حققت حكومة بوليفيا تقدما فيما يتعلق بالتزامات مؤتمر القمة العالمي للأغذية وتم ذلك في المكان الأول من خلال سياسات صممت لكي تحقق زيادات مستدامة في الإنتاجية وتوفير الدعم للابتكارات في النظام الزراعي التي تفضي إلى تعزيز قدرة السلاسل الزراعية والغذائية على المنافسة.

٣٧- ووفقا لاستراتيجية بوليفيا لخفض الفقر، ينبغي أن يتم التعامل مع قضية الأمن الغذائي من خلال سياسة متكاملة متعددة القطاعات. وسيحقق التحسن في الوضع التغذوي للفقراء من خلال التدريب على الاستخدام الأمثل للأغذية وتوجيه الموارد للأسر التي تواجه مخاطر كبيرة فيما يتعلق بسوء التغذية. وتشمل هذه الموارد مدخلات الإنتاج والبنيات الإنتاجية والاجتماعية الأساسية، والبرامج الصحية والتعليمية، وأنشطة التغذية (تقوية الأغذية؛ وتشجيع الأمهات على إرضاع أطفالهن؛ والرصد؛ وإضافة المغذيات الدقيقة).

٣٨- وأعدت منظمة **الأغذية والزراعة** وأكاديمية بوليفيا للعلوم و**البرنامج** وثيقة للنقاش كمساهمة منها في عملية تصميم سياسة متكاملة للأمن الغذائي. وتوجه خطط العمل المقترحة نحو زيادة الدخول، وتطوير وزيادة الإنتاج المستدام، ودعم المشروعات صغيرة النطاق، وتطوير الأسواق، وإنشاء البنيات الإنتاجية الأساسية، والاستثمار في رأس المال البشري.

سياسات المعونة الغذائية

٣٩- وصممت سياسة المعونة الغذائية التي تضطلع فيها وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والتنمية الريفية بدور قيادي لكي تدعم الإنتاج الزراعي المحلي. وتؤيد الوزارة شراء الأغذية محليا ولا تشجع استيراد المنتجات التي تتمتع بوليفيا باكتفاء ذاتي منها. وتشجع سياسة التسويق الزراعي إنشاء الأسواق المدعومة بأنظمة المعلومات والتي تنظم الأسعار فيها على أساس السوق الحر.

٤٠- وينظر الآن في استخدام المعونة الغذائية لأغراض الإغاثة في حالات الكوارث في إطار قانون منع المخاطر مع قيام وزارة الدفاع بتنسيق المساعدات الطارئة من خلال أجهزة الدفاع المدني.

٤١- وتقوم الوكالة الأمريكية للتنمية باستبدال جميع كميات دقيق القمح، الذي يتم التبرع به على أساس مناقصات دورية عامة يشارك فيها مشترون صغار، بالنقد. ويستخدم العائد من هذه المبيعات لتوزيع المعونة الغذائية بالاستعانة بأربع منظمات غير حكومية.

٤٢- ويقدم الاتحاد الأوربي المساعدة، من خلال مشروع مساعدات الأمن الغذائي، في تحديد المشروعات وتمويلها وتنفيذها بحسب الطلب. ويقدم الدعم من خلال المنظمات غير الحكومية والشركات.

تقييم أداء البرنامج حتى الآن

٤٣- بدأ **البرنامج** في تقديم مساعدته لبوليفيا في عام ١٩٦٥. وتركزت هذه المساعدات أساسا على المشروعات الإنمائية. وفي أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٦، أجاز المجلس التنفيذي البرنامج القطري الجاري لمدة خمس سنوات (يوليو/ تموز ١٩٩٧ – يونيو/ حزيران ٢٠٠٢) كما قامت بعثة تقييم البرنامج القطري بتقييم الأنشطة في فبراير/شباط ٢٠٠١. وزارت البعثة مواقع أنشطة **البرنامج** وأخذت في الاعتبار توصيات التقييمات المحلية السابقة وأيضا توصيات أعضاء المجلس التنفيذي الذين زاروا بوليفيا.

٤٤- ووفقا لهذا التقييم، أتاح نهج البرنامج القطري إدماج الأنشطة الأساسية أفقيا (التنمية الريفية، ومكافحة مرض الدراق الطفيلي، والتغذية في مرحلة ما قبل المدرسة والتغذية المدرسية) والأنشطة التكميلية المتعلقة بإضافة المغذيات الدقيقة. ومساعدة الأطفال المشردين. وأصبح من الممكن أيضا توفير المساعدة في حالات الكوارث الطبيعية من خلال استخدام موارد **البرنامج**.

٤٥- وتمثل واحد من الدروس الهامة المستخلصة أثناء تقييم البرنامج القطري في الحاجة، بعد الفراغ من تنفيذ الأعمال المادية، إلى الرصد المناسب لاستخدام الأعمال المنشأة ونتائجها وتأثيرها بغية التأكد من استمرارها. وفضلا عن ذلك، ينبغي أن يصحب التخطيط التشاركي على مستوى البلديات تصور متكامل للإمكانات والعوائق ووجهات النظر المتعلقة بتطوير بلدية أو إقليم بعينه.

٤٦- وأشارت بعثة التقييم وأعضاء المجلس التنفيذي الذين قاموا بزيارة بوليفيا إلى أهمية تقوية وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها بالتعاون مع مؤسسات أخرى؛ وتوسيع وتعزيز نطاق الشراكات؛ وتحسين نظم الرصد والتقييم؛ وتحسين الطرق التشاركية للعمل مع البلديات والمجتمعات المحلية؛ وتقوية سبل تقليل درجة التمايز بين الجنسين؛ وزيادة الدعم للمؤسسات الوطنية المعنية بمنع الكوارث وإدارة حالات الطوارئ.

٤٧- ووفقا لبعثة تقييم البرنامج القطري، أحرز تقدم، أثناء المرحلة الحالية للبرنامج القطري، نحو الوفاء بالتزامات **البرنامج** تجاه النساء من خلال السعي في ثلاث اتجاهات في إطار استراتيجية قضايا تمايز الجنسين كما يلي: تحديد معايير تمايز الجنسين في الخطط السنوية لنظام الرصد؛ تضمين البعد المتعلق بقضايا تمايز الجنسين في برامج التدريب؛ الترويج لمشاركة النساء في التخطيط للمشروعات وإدارة الأغذية على مستوى المجتمعات المحلية.

٤٨- ويستفيد سنويا أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ شخص من الضعفاء، الغالبية منهم سكان أصليون يعانون من انعدام الأمن الغذائي، من البرنامج القطري الحالي. و٥١ في المائة من هؤلاء نساء وبنات.

٤٩- ووجهت أنشطة البرنامج على أساس خريطة للفقر (١٩٩٧). وفي غالب الحالات، يجرى تنفيذ هذه الأنشطة في مجتمعات محلية مختلفة مما يتيح تفادي توفير إمدادات الأغذية بما يزيد عن الحاجة. بيد أن بعثة التقييم لاحظت عدم وجود معايير موضوعية لاختيار أكثر المجتمعات المحلية حاجة للمساعدات داخل البلديات، على الأقل فيما يتعلق بأنشطة الغذاء مقابل العمل. وحدد تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها أكثر المناطق ضعفا ويجري الآن تصميم الاستراتيجيات التشاركية لتحديد المجموعات الضعيفة، وأسباب الفقر، والأنشطة البرامجية المحتملة.

٥٠- وخلص التقييم إلى أن معدلات الأمية العالية بين النساء تشكل عائقا يحول دون مشاركة النساء بصورة أكبر في الإدارة وعمليات اتخاذ القرار. وتعالج هذه المشكلة من خلال أنشطة محو الأمية، بما في ذلك دورات التدريب الدراسية لمحو الأمية الوظيفي للنساء التي تصمم بالتعاون مع مؤسسات أخرى. وتشكل النساء نسبة ٤٠ في المائة من المشاركين في أنشطة الغذاء مقابل العمل. ويقل هذا عن الهدف المتوخى وهو ٥٠ في المائة. وشجع نشاط مرحلة ما قبل المدرسة للأطفال دون السادسة النساء على المشاركة في الأنشطة الاقتصادية والتدريبية. وساعدت التغذية المدرسية الأولاد والبنات في المناطق المعزولة التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي الحاد. ووفر مكون المغذيات الدقيقة التكميلي مساعدة محددة للحوامل والمرضعات والأطفال كما ساعد على تحسين نوع المعونة الغذائية التي تقدم.

٥١- ولاحظ التقييم أيضا ان عدم التوازن بين الجنسين هو نتاج للأدوار التقليدية التي يقوم بها الرجال من خلال مواقع التنسيق التي يحتلونها على مستوى المجتمعات المحلية. وتمت معالجة هذا الأمر من خلال تدريب النساء لتمكينهن من

احتلال مواقع اتخاذ القرار في لجان أولياء الأمور، ومجالس المدارس، ولجان توزيع الأغذية، ولجان الرصد والعمل. ووصلت نسبة مشاركة النساء في مثل هذه اللجان إلى ٤٧ في المائة.

فعالية التوجيه: الإنجازات والاستدامة

٥٢- كما أوضح تقييم البرنامج القطري، وفرت الأنشطة المزيد من فرص الحصول على الأغذية عن طريق إنشاء الأصول الإنتاجية للسكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي وتنمية الموارد البشرية في مجالات الصحة والتغذية والتعليم في مناطق منتقاة.

٥٣- وتشكل المعونة الغذائية حافزا قويا لمشاركة البلديات والمجتمعات المحلية. وكان للمشتريات المحلية من الأغذية وتخصيص الأموال للبنود غير الغذائية والخدمات دور في نجاح البرنامج. وفضلا عن ذلك، أظهر البرنامج قدرا من المرونة في التصدي لحالات الطوارئ. بيد أن هناك حاجة لزيادة المساهمات المحلية بغية تحقيق الاستدامة على الأجل الطويل.

مواطن القوة والضعف في التنفيذ

٥٤- أفضى النشاط المعروف باسم التنمية الريفية المتكاملة والتشاركية في المناطق التي تعاني من الكساد إلى إنشاء البنيات الأساسية الإنتاجية ولكنه واجه بعض المعوقات في التنفيذ. وكما أشار تقييم البرنامج القطري، ينبغي رصد استخدام ونتائج وتأثير الأعمال المادية، لا سيما تلك التي صممت خصيصا لصالح النساء. ولا يكفل توافر خدمات الإرشاد الزراعي والمشورة التقنية للأنشطة الإنتاجية كما أن الدافع وراء الجهود التي تبذل في مجال التخطيط على مستوى البلديات هو الطلب ونتيجة لذلك لا تتسم هذه الجهود بالتماسك المطلوب. وتشمل الأنشطة التي صممت خصيصا للنساء التدريب، ومحو الأمية الوظيفي، والأنشطة البديلة لمصادر الدخل، وأنشطة المناصرة لجهود تمكين للنساء.

٥٥- ووفقا لتقييم البرنامج القطري، كان لنشاط الصحة العامة والإصحاح لخفض عدد حالات مرض الدراق الطفيلي، وهو نشاط يتم فيه إدماج العلاج لهذا المرض مع التدريب وتحسين البيئة المنزلية، تأثير كبير على الأطفال دون سن ١٥ سنة من المصابين بهذا المرض، لا سيما في منطقة توبيزا. وكان هناك انخفاض أيضا في معدل انتشار ناقلات هذا المرض إلى أقل من ٧ في المائة في ٧٠ بلدية في مقاطعات تاريجا، وشوكيزاكا وبوتوزي. وبفضل هذه الانجازات ومبادرة وزارة الصحة التي تعرف باسم "الدرع الواقي من الأوبئة" التي يدعمها مصرف البلدان الأمريكية للتنمية ومنظمة الصحة العالمية، فقد تصبح بوليفيا خالية من مرض الدراق الطفيلي في خلال الخمسة أعوام القادمة. ولعب انعدام التمويل من جانب الحكومة دوره كعامل من العوامل التي حدت من تحقيق الأهداف المرجوة.

٥٦- ويستجيب نشاط برنامج الرعاية المتكاملة للبنات والأولاد دون سن السادسة لاحتياجات مجموعات الأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة عن طريق توفير فرص التعليم في المرحلة الابتدائية، والتنمية الحركية النفسية، والتغذية المباشرة، وإزالة الديدان، والرصد التغذوي، التنشئة الاجتماعية، والتدريب ثنائي اللغة. وتستحدث الأنشطة على أساس التكافؤ بين الجنسين لجميع المشاركين (الأطفال الذين يترددون على المراكز، والمعلمين، وأولياء الأمور، ومنظمات المجتمع المحلي). وتم تأمين المشاركة النشطة للآباء والأمهات في إدارة الأغذية ورصدها وفي حشد المساهمات من المجتمعات المحلية. ووفقا لتقييم البرنامج القطري، ستكون مشاركة قطاعي الصحة والتعليم بالخدمات التكميلية

ضرورية بغية تحقيق تأثير أكبر. وفضلا عن ذلك، هناك حاجة للمزيد من المساهمات المالية والشراكات الاستراتيجية من جانب الجهات النشطة في المجتمع المدني.

٥٧- ولاحظت بعثة تقييم البرنامج القطري أن نشاط التغذية المدرسية يشمل برامج للتدريب في مجال الإنتاج الزراعي (الحدائق وتربية الحيوانات على نطاق ضيق) والأنشطة الصحية (من خلال المغذيات الدقيقة التكميلية، والتلقيح وإزالة الديدان). وارتفعت معدلات التحاق الأولاد والبنات بالمدارس والمواظبة عليها بالتساوي كما يشارك الآباء والأمهات بنشاط في مجالس المدارس. ووفقا لتقييم البرنامج القطري، ينبغي أن يطبق نظام الرصد معايير تتعلق بنوعية التعليم. ولم تكن مساهمات البلديات وأولياء الأمور كافية لكفالة الاستدامة ولكن أصبح من الممكن في إطار عملية اللامركزية التفاوض حول زيادة تلك المساهمات.

٥٨- ودعم نشاط المغذيات الدقيقة التكميلي، الذي تموله وزارة الصحة، تنفيذ برنامج لتقوية القمح بالحديد والفيتامينات والترويج لهذا النوع من دقيق القمح على المستوى الوطني. وساهم هذا البرنامج في تحسين المتحصل من المغذيات الدقيقة. وفضلا عن ذلك، تم توزيع كبريتات الحديدوز على النساء والأطفال الذين يعانون من فقر الدم أو يواجهون خطر التعرض له. واستفاد الرجال والنساء على حد سواء من الحصة الغذائية التي تتكون أساسا من المنتجات المحلية التي ألف السكان استهلاكها. وقد تم تقوية عدد من هذه المنتجات (الزيوت النباتية، ودقيق القمح، والملح، والأغذية المخلوطة). وبالإضافة إلى ذلك، يضطلع **البرنامج**، بالتنسيق مع الوكالات الأخرى، والحكومة، بأبحاث في مجال منتجات الاستهلاك الجماعي (مثل الزيوت النباتية والسكر)، بغرض تقويتها بفيتامين ألف.

٥٩- ويتمم النشاط التكميلي لمساعدة الأطفال المشردين، الذي بدأ تنفيذه في نهاية عام ٢٠٠٠، برامج المنظمات غير الحكومية القائمة ويوفر التغذية بصورة مباشرة للمجموعات الضعيفة في مراكز الرعاية، مع إعطاء الأولوية للبنات. وحسب ما جاء في تقييم البرنامج القطري، ينبغي بذل الجهد في المستقبل لإنشاء أنظمة للرصد والتقييم لقياس تأثير المعونة الغذائية.

كفاءة التكاليف

٦٠- اتسمت مبادلة القمح بالمنتجات المحلية عموما بالكفاءة، مع مزية إضافية تتمثل في توفير منتجات تم تكييفها حسب عادات الاستهلاك المحلية والحاجة إلى تحفيز الإنتاج المحلي. ووفقا لتقييم البرنامج القطري، ينبغي إعطاء الأولوية للمشتريات المحلية من مزارعي المناطق التي تنتج فائضا. ولم تفض هذه العمليات إلى تشجيع الاتكالية أو إلى التأثير بصورة سلبية على الأسواق المحلية. واتسم تسليم المعونة الغذائية بالكفاءة كما تم قياسها بحسب قيمة التحويل (قيمة ألفا).

٦١- ويضطلع النشاط الأول، التنمية الريفية المتكاملة والتشاركية في المناطق التي تعاني من الكساد، بمسؤولية وضع ترتيبات الإمداد المتعلقة بمناولة الأغذية. ونتيجة لذلك، أصبح من الممكن تركيز جهود الأنشطة الأخرى على المساعدة الفنية وتوفير الخدمات.

٦٢- وأقرت بعثة التقييم بأن مساهمة الحكومة في البرنامج القطري، ودعمها له، ممتازة مما جعل من الممكن إدارة الموارد بشكل فعال. وقد اتضح هذا جليا من خلال المساهمة المالية الكبيرة التي وفرتها الحكومة لتكملة معونة **البرنامج** الغذائية. وعلى المستوى المحلي، ساهمت البلديات والمجتمعات المحلية أيضا بالمال والموارد المحلية مما أدى إلى خفض التكاليف.

الرصد والإبلاغ

٦٣- وحسب ما جاء في تقييم البرنامج القطري، استحدث النشاط الأول نظامين حاسوبيين يتيحان درجة عالية من القدرة على رصد الأنشطة وحركة السلع والتحكم فيها وتقييمها. ويتيح نظام رصد وتقييم توزيع الأغذية تخطيط عمليات تسليم المنتجات للأنشطة المختلفة ورصد الأعمال المادية المكتملة، ويوفر معلومات مصنفة حسب نوع الجنس. ويمثل نظام الحركة في المستودعات نظاما حاسوبيا لإدارة المستودعات.

٦٤- وحسب ما جاء في التوصيات، سيتضمن البرنامج القطري أهدافا وغايات ومؤشرات للتأثير تصنف حسب نوع الجنس لكي يتسنى رصد وتقييم أثر البرنامج القطري على السكان المستفيدين. وسيكون من الضروري أيضا استكمال نظامي الرصد (نظام رصد وتقييم توزيع الأغذية ونظام الحركة في المستودعات) وذلك باستخدام خبرة وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها والمؤشرات التي تأخذ في الاعتبار عمليات ونتائج وتأثير الأعمال والخدمات التي تنفذ.

الاستنتاجات

٦٥- لاحظ تقييم البرنامج القطري التقدم الذي أحرزه نهج البرنامج القطري وأشار بالتحديد إلى النظام المتكامل لمناولة الأغذية، وإعارة الموارد بين الأنشطة، واجتماعات التنسيق، وزيارات الرصد المشترك، والتفاعل بين الانشطة، والهيكل التنظيمي المدمج للمؤسسات النظيرة. وأشير أيضا إلى أن التوجه الاستراتيجي للبرنامج كان مناسبا وأنه استجاب للاهتمامات الرئيسية لحكومة بوليفيا فيما يتعلق بالتحديات التي تواجه تنمية الموارد البشرية في البلاد.

٦٦- وحتى يتسنى تحقيق المزيد من التماسك والتآزر، أوصت بعثة تقييم البرنامج القطري بأن تتبع البرامج القطرية في المستقبل مجالين استراتيجيين أساسيين للأنشطة كما يلي: (أ) تنمية الموارد البشرية من خلال دعم أنشطة الصحة والتغذية التي تركز على الأطفال تحت سن السادسة والنساء؛ ومرافق الإصحاح الأساسية؛ والتعليم في مرحلة ما قبل المدرسة ومرحلة المدرسة؛ وتوفير المغذيات الدقيقة والمساعدات للأطفال المشردين؛ (ب) التنمية الريفية والأمن الغذائي من خلال إنشاء الأصول المستدامة، مع التركيز على تدهور التربة، واستصلاح الأراضي وإدارة المياه.

التوجه المستقبلي لمساعدات البرنامج

المجموعات المستفيدة والتوجيه الجغرافي

٦٧- توجه الاستراتيجية المقترحة نحو دعم الفقراء الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي حتى يتمكنوا من تلبية احتياجاتهم الغذائية على المدى القصير والاستثمار في الموارد والبنيات الأساسية ورأس المال البشري، مع إعطاء الأولوية للنساء والأطفال. وستتألف المجموعات المستفيدة من المعونة الغذائية من الفئات التالية: (أ) النساء والأطفال الذين يعانون من سوء التغذية أو يواجهون خطر الإصابة بها؛ (ب) الفلاحين والمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة أو المعدمين، لا سيما النساء اللاتي يعلن الأسر؛ (ج) سكان المناطق شبه الحضرية الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، مثل الأطفال المشردين؛ (د) سكان المناطق المعرضة للكوارث؛ (هـ) ضحايا الكوارث. وسيركز في جميع الأنشطة على مشاركة النساء والبنات للتأكد من استفادتهن بصورة مباشرة من ٦٠ في المائة من الموارد. وفي

حالات الكوارث، ستتحكم النساء في ٨٠ في المائة من الموارد. وسيستفيد حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ شخص من مساعدات **البرنامج**.

٦٨- وستكفل الاستراتيجية الجديدة قدرا أكبر من المشاركة للنساء في مواقع اتخاذ القرار وذلك من خلال أنشطة المناصرة والتدريب مما سيتيح الفرصة لتحقيق التكافؤ بين الجنسين، وسيشكل هذا مؤشرا للنجاح فيما يتعلق بالبرنامج القطري القادم.

٦٩- وتحدد التحليلات التي تضطلع بها وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها ١٦٤ بلدية ضعيفة تتركز في مقاطعات لاباز، واوروروو، وسوكيزاكا، وبوتوزي، وكوشامبابا (أنظر الملحق الأول). وستحدد المجالات الفعلية للأنشطة بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والحكومة وذلك أثناء صياغة البرنامج القطري.

تحديد المجالات الرئيسية للمساعدة

٧٠- وتمشيا مع قرار المجلس التنفيذي ١٩٩٩/م ت-س/٢، يركز **البرنامج** أنشطته الإنمائية على خمسة أهداف. ويركز مخطط الاستراتيجية القطرية هذا على أهداف سياسة تحفيز التنمية الأول والثاني والخامس وهي ترمي إلى الآتي: تمكين الأطفال الصغار والحوامل والمرضعات من تلبية احتياجاتهم التغذوية والاحتياجات الصحية المرتبطة بالتغذية؛ تمكين الأسر الفقيرة من الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب؛ وتمكين الأسر الفقيرة التي تعتمد على الموارد الطبيعية المتدهورة في أمنها الغذائي من التحول لسبل عيش أكثر استدامة.

٧١- وأخذ هذا الجيل من مخططات الاستراتيجية القطرية في الاعتبار نتائج تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها في إطار التقييم الموحد للقطر، وإطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية، وأولويات الحكومة، والتعاون الدولي، والتوصيات المحددة المعنية بالبرنامج القطري التي خلصت أليها بعثة البرنامج القطري. وأخذت في الاعتبار أيضا التوصيات التي خرجت بها الجهات النظيرة والشركاء الذين شاركوا في حلقة دراسية للتخطيط المنطقي وأيضا التوصيات التي تمخضت عنها المشاورات مع المستفيدين. وهكذا بدأت عملية من المشاورات واستطلاع الآراء التي ستتواصل خلال المرحلة التالية لإعداد البرنامج القطري والتي ستشتمل أيضا على حلقات عمل بشأن الإطار المنطقي.

٧٢- وستتم هيكلة البرنامج القطري على أساس توجهين استراتيجيين ونشاط تكميلي واحد.

⇦ *التوجه الاستراتيجي الأول: دعم تنمية الموارد البشرية*

٧٣- سيتطلب هذا المكون نحو ٦٠ في المائة من موارد البرنامج القطري التي سيستفيد منها ما يقدر بنحو ٢٠٠ ٠٠٠ شخص وستشمل أعمالا صممت خصيصا لتحقيق ما يأتي:

- **تمكين الأطفال الصغار والحوامل والمرضعات من تلبية احتياجاتهم التغذوية والاحتياجات الصحية المرتبطة بالتغذية (الهدف الأول من أهداف سياسة تحفيز التنمية)**. سينفذ هذا المكون من خلال التغذية في مرحلة ما قبل المدرسة والتغذية المدرسية تحت عنوان " دعم التعليم المتكامل". وبالإضافة إلى توفيره للحصص الغذائية، سيضطلع هذا المكون بالمحافظة على جهود العناية الشاملة بالأطفال وتعزيزها كما سيشجع مشاركة الآباء والأمهات في جميع الأنشطة التي تعتمد على النهج الجنسانية. وسيشمل المكون الأطفال المستفيدين من برنامج الرعاية المتكاملة للأولاد والبنات دون سن السادسة (الأطفال حتى سن خمس سنوات) كما سيعزز، بالتعاون مع الحكومة، الاستراتيجية المعنية بالأطفال دون سن الثانية. وسيوسع نشاط ما قبل المدرسة وسيعود الفضل في ذلك إلى مبادرة التغذية المدرسية. وسيشمل هذا التوجه الاستراتيجي الأطفال المشردين أيضا.

- **تمكين الأسر الفقيرة من الاستثمار في الرصيد البشري من خلال التعليم والتدريب (الهدف الثاني في سياسة تحفيز التنمية)**. وسينفذ هذا المكون بالتزامن مع توسيع نطاق التغطية الحالية لبرنامج التغذية المدرسية ومن خلال مساعدة البلديات على تنمية القدرات المحلية والاضطلاع تدريجيا بمسؤولية هذا النوع من البرامج. وفي البرنامج القطري القادم، ستعزز أنشطة محو الأمية الوظيفي للنساء كما ستخصص ٥٠ في المائة من الموارد لدعم تعليم البنات. وسيكون هناك حافز إضافي لكفالة المساواة بين الجنسين في المدارس (٥٠ في المائة) وذلك من خلال جهود المناصرة على مستوى الأسرة ومستوى المجتمعات المحلية، وتدريب المعلمين، وتضمين قضايا تمايز الجنسين في مناهج مرحلة ما قبل الدراسة والمراحل التي تليها. وبالإضافة إلى ذلك سيطبق نظام الرصد معايير تعني بنوعية التعليم. ولضمان الاستمرارية، ستكون هناك حاجة لزيادة مساهمات البلديات وأولياء الأمور.

٧٤- وسيواصل نشاط المغذيات الدقيقة التكميلي دعمه لبرنامج التحكم في مرض فقر الدم والوقاية منه. وعلى وجه الدقة، سيواصل هذا النشاط دعمه لاستراتيجيات تقوية الأغذية الرئيسية، وتوزيع كمالات الحديد من خلال التأمين الصحي الأساسي (برنامج تقدمه وزارة الصحة بالتعاون مع منظمة اليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية). للحوامل والمرضعات والأطفال دون سن الخامسة، وتوزيع فيتامين ألف من خلال الأنشطة المدرسية وأنشطة ما قبل المرحلة الدراسية.

⇦ *التوجه الأساسي الثاني: دعم التنمية الريفية والأمن الغذائي*

٧٥- سيتطلب هذا المكون ٤٠ في المائة من موارد البرنامج القطري وسيستفيد منه ٣٠٠ ٠٠٠ شخص وهو يشتمل على أعمال صممت لكي تحقق الآتي:

- **تمكين الأسر التي تعتمد على الموارد الطبيعية المتدهورة في أمنها الغذائي من التحول إلى سبل عيش أكثر استدامة (الهدف الخامس من أهداف سياسة تحفيز التنمية)**. ستعطى الأولوية لإدارة المياه والممارسات الزراعية المستدامة، وتدابير المحافظة على التربة. وستشمل معايير العمل لأنشطة الغذاء مقابل العمل التمايز بين الجنسين. وكما أشار تقييم البرنامج القطري، هناك حاجة للرصد المناسب لاستخدام ونتائج وتأثير الأعمال المادية، لا سيما تلك التي تصممها النساء. وينبغي أن تستفيد النساء بصورة مباشرة من ٢٥ في المائة على الأقل من العائدات والأصول وأن يكن قيمات عليها.

٧٦- وسيلتمس **البرنامج**، بالتنسيق مع المؤسسات الأخرى التي تعمل في هذا المجال، المشورة الفنية والمشاركة في تعزيز الوعي بمشكلة تلوث الأنهار والتربة الناجم عن التعدين في المناطق المعنية وتوفير الدعم للجهود الرامية لمعالجتها. وفضلا عن ذلك، سيشجع **البرنامج** ويوفر، من خلال الرابطات الفنية، المساعدة التقنية للأنشطة المتصلة بالزراعة المستدامة، وسيضطلع أيضا، بالتعاون مع المعهد الوطني للاصطلاح الزراعي ووزارة الدولة لقضايا تمايز الجنسين، بأنشطة لدعم مسائل ملكية الأرض، لا سيما تنفيذ حق النساء في امتلاك الأرض. وسينجز هذا من خلال توفير المساعدة في وضع معايير وطنية ومشاركة النساء في اللجان التي تكون على المستوى المحلي.

٧٧- وكما لاحظ تقييم البرنامج القطري، سيتطلب تصميم الأعمال وتنفيذها الرصد المناسب لاستخدامها واستمرارها وآثارها وذلك من خلال دعم منظمات المجتمعات المحلية.

آفاق البرمجة المشتركة مع الوكالات الأخرى

٧٨- يشارك **البرنامج** بنشاط في عملية التقدير الموحد للقطر/إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية التي حددت إمكانات جديدة للتعاون مع المنظمات الممثلة في بوليفيا. وسيساهم **البرنامج** بنتائج تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها بغية تحديد مجالات الأنشطة في البرامج المنسقة. ونظرا لأهمية الأمن الغذائي، يشير أحد أهداف إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إلى الحاجة إلى تنفيذ السياسات العامة التي تكفل الفرص العادلة والمتساوية للحصول على التعليم، والخدمات الصحية، والأمن الغذائي، والعدل احترام التنوع الثقافي في الوقت نفسه.

٧٩- ويخطط للمجالات المحتملة للتعاون مع الأمم المتحدة في إطار سياسة تحفيز التنمية، واستراتيجية بوليفيا لخفض الفقر، وإطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية. وتم تحديد مجالات بعينها مع مكتب مكافحة المخدرات ومنع الجريمة، ومنظمة اليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمات غير الحكومية (الصليب الأحمر، ومشروع الاهتمام الدولي، والغذاء للجوعى، خدمات الإغاثة الكاثوليكية، ومجموعة من المنظمات غير الحكومية) تساهم المنظمات بموجبها بالموارد الفنية والمالية وفقا للمجالات الاستراتيجية كما توفر هذه الموارد للأنشطة التي تخدم النساء. وستستخدم المعونة الغذائية كمحفز للحصول على موارد وطنية ودولية مكملة مخصصة لتحسين وضع النساء. وسيضطلع بهذه الجهود والالتزامات في مجال الشراكات مع بداية تنفيذ البرنامج القطري.

أشكال مساعدات البرنامج

٨٠- سيستمر **البرنامج** في شراء السلع محليا، رهنا بتوافر الموارد النقدية، متى ما ثبت ان ذلك في صالح **البرنامج**. وتتيح هذه الوسيلة، بالإضافة إلى تشجيعها لإنتاج الأغذية محليا ودعمها لمنظمات الفلاحين التجارية، توفير المنتجات بسرعة وكفاءة للاستهلاك المحلي. وفضلا عن ذلك، تتيح هذه الوسيلة في حالات الطوارئ التدخلات المرنة لمساعدة ضحايا الكوارث.

الاعتبارات التشغيلية

٨١- لكي يصبح البرنامج القطري أكثر كفاءة، سينفذ عدد من العمليات تهدف إلى الآتي:

- تحسين آليات التنفيذ لدى الوكالات الحكومة النظيرة عن طريق وضع مواعيد نهائية للتنفيذ، وحوافز لتحقيق الأهداف وتنفيذ استراتيجيات الإنهاء؛
- تشجيع الحكومة على الحد من معدلات تغير الموظفين النظراء؛
- استحداث برنامج لتدريب وتحفيز الموظفين النظراء على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية؛
- توفير التدريب المتعلق بالوعي بقضايا تمايز الجنسين للموظفين والجهات النظيرة؛
- تعزيز عملية تضمين قضايا تمايز الجنسين في جميع الأنشطة؛
- وضع إجراءات مبسطة لرصد الأنشطة ومتابعتها بصورة مناسبة؛
- تشجيع توظيف النساء بصورة عادلة في المنظمات النظيرة وتحقيق التكافؤ في نسبة موظفي **البرنامج** المهنيين التي تبلغ ٤٤ في المائة في الوقت الراهن؛

- تمكين المستفيدين، لا سيما النساء ومنظماتهن من المشاركة؛
- تحقيق كفاءة التكاليف من خلال التخطيط المناسب والتنسيق بين الأنشطة؛
- الاستمرار في تحسين تنفيذ أنشطة الإمداد والنقل في مجالي إدارة الأغذية والإبلاغ؛
- تقوية أنشطة الإمداد والنقل بين النظراء وشركاء التنفيذ من خلال توفير التدريب المناسب بهدف الأضرار والخسائر إلى أدنى حد مستطاع.

٨٢- وسينفذ البرنامج القطري استراتيجية للإنهاء التدريجي للأنشطة خلال فترة من الزمن وفي مناطق منتقاة. وستهدف هذه الاستراتيجية إلى الآتي: (أ) تشجيع امتلاك المستفيدين للمشروعات؛ (ب) تعزيز التخطيط الاستراتيجي ومنظمات المجتمع المحلي؛ (ج) التوجه تدريجيا نحو مناطق جغرافية أخرى أو استحداث مشروع آخر أكثر تعقيدا.

٨٣- وستستحدث أدوات للتحليل واستراتيجيات مبسطة، بالاشتراك مع قادة البلديات، وذلك من خلال عملية تشاركية بغية تركيز المعونة الغذائية داخل بلدية بعينها. وستكون هناك حاجة لوضع أساس في البلديات ييسر رصد وإدارة هذه المعلومات بالتعاون مع المشاركين المحليين. وسيفضي هذا أيضا إلى الربط بصورة أفضل بين الطلبات التي تتقدم بها المجتمعات المحلية، والأنشطة على مستوى البلديات، وأولويات المشروعات وذلك في إطار مفهوم استراتيجي لتنمية البلديات والمساواة بين الجنسين.

٨٤- وسيحدد البرنامج القطري أولويات لكل نوع من أنواع الأشغال المادية أو الخدمات التي يضطلع بها مع المجتمعات المستفيدة. وسيتم السعي لتحقيق مشاركة النساء بنسبة ٥٠ في المائة في اللجان التي يوكل أليها اتخاذ القرارات. وسيتيح هذا الآتي: (أ) الاستخدام الذي يتسم بالكفاءة للموارد المخصصة؛ (ب) التخطيط الاستراتيجي للأنشطة في مناطق ومقاطعات مختلفة؛ (ج) المزيد من الالتزام من جانب المستفيدين؛ (د) تحكم محلي أفضل في جودة الأشغال؛ (هـ) تأثير نشاط ما بحيث يشمل فوائد متساوية للنساء والرجال على حد سواء.

٨٥- وستدرج المساعدة الفنية في عملية التنفيذ وخلال دورة المشروع بأكملها حسب الاقتضاء، بما في ذلك المتابعة بعد إكمال العمل. وسيجرى البحث من خلال المنظمات غير الحكومية والوكالات المتخصصة عن المساعدة في أعداد وحدات مخصصة للتدريب لصالح البلديات المشاركة، والمنظمات والمؤسسات المحلية والنسوية. وسيعزز تنفيذ مثل هذه الأنشطة النواتج ويدعم سياسات اللامركزية والمشاركة الشعبية.

٨٦- وقبل الشروع في تنفيذ البرنامج القطري الجديد، ستكون هناك حاجة لإقامة معايير أساسية مصنفة بحسب الجنس، تتخذ مرجعا لقياس النتائج والتأثير، وتساهم في تصميم نظام متكامل للرصد والتقييم. وستشكل المعايير والمتغيرات القائمة على تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها مساهمة هامة، فضلا عن إدماج هذه المعايير والمتغيرات في نظامي رصد وتقييم توزيع الأغذية وحركة المستودعات.

اعتبارات التوافق

٨٧- تلتزم وكالات الأمم المتحدة في بوليفيا بالعمل على توافق برامجها للدورة التالية (٢٠٠٣ – ٢٠٠٧). وتمشيا مع هذا الالتزام، سيمدد البرنامج إلى ديسمبر/كانون الأول، ٢٠٠٢ لكفالة توافقه مع برامج وكالات الأمم المتحدة الأخرى من خلال إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية. وسيوفر المستوى المجاز من الموارد ما يكفي لتغطية الأشهر الستة الإضافية. ولكن ستكون هناك حاجة لإعادة برمجة الأنشطة.

الشراكات

٨٨- تشكل الشراكات جانبا بالغ الأهمية في أنشطة **البرنامج** في بوليفيا. وتنفذ كل الأنشطة مع الوكالات المتعاونة (الوكالة الألمانية للتعاون الفني، ودائرة التنمية الدولية، ومنظمة التعاون الإنمائي السويسرية، والاتحاد الأوربي) والمصارف (مصرف التنمية للبلدان الأمريكية والبنك الدولي) والمنظمات غير الحكومية وأيضا من خلال التعاون الوثيق مع الحكومة. وتكاد مساهمة الحكومة أن تصل إلى حجم مساهمة **البرنامج** كما تفوق مساهمات الوكالات الشريكة مساهمة **البرنامج** كثيرا. وتوفر البلديات والمجتمعات المحلية قدرا كبيرا من الموارد التكميلية (ليس أقل من ٣٠ في المائة في المتوسط).

٨٩- وينبغي تعزيز إنشاء الشراكات، تمشيا مع توصيات بعثة التقييم، في البرنامج القطري الجديد. وبنفس القدر، تدعو سياسة تحفيز التنمية والالتزامات نحو النساء بالجمع، إلى أقصى مدى ممكن، بين الموارد الغذائية وغير الغذائية وهذا هدف سيتم تحقيقه من خلال الشراكات. وعلى وجه التحديد، ستضمن التزامات **البرنامج** تجاه النساء في جميع رسائل التفاهم التي توقع مع الشركاء.

٩٠- وتم توقيع اتفاقيات التعاون الثنائي مع منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة اليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان في مجالات التدريب، والمساعدة الفنية، وتعزيز وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها، ودعم نشاط الأطفال المشردين. ويجري الآن التفاوض للوصول لاتفاقيات مماثلة مع مكتب مكافحة المخدرات ومنع الجريمة، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأعدت، في سياق إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية، خطة مشتركة بين الوكالات للطوارئ تحت قيادة **البرنامج** وبتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيضطلع **البرنامج**، بالاشتراك مع الحكومة، والاتحاد الأوربي، ومنظمة الأغذية والزراعة بإحكام الأدوات التي صممت خصيصا لأغراض التوجيه.

٩١- ويتعاون **البرنامج** مع البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية في توفير الدعم لبرنامج الرعاية المتكاملة للبنات والأولاد دون سن السادسة، ومع البنك الدولي في تحليل مشاكل بوليفيا في المجال التغذوي، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والاتحاد الأوربي في تحليل الأمن الغذائي. وهناك أيضا برامج تعاونية مع الوكالة الألمانية للتعاون الفني، ودائرة التنمية الدولية، ومنظمة التعاون للتنمية السويسرية، والاتحاد الاوربي، لا سيما في مجالا التنمية الريفية المتكاملة.

المشكلات الرئيسية والمخاطر

٩٢- تكمن المخاطر الرئيسية في الاستراتيجية المقترحة في التغييرات المستمرة في النظراء التابعين للإدارة العامة، والمستويات المتدنية من الاستثمارات الأولية، وضعف قدرة البلديات على التنفيذ.

٩٣- وتتكرر الكوارث الطبيعية بصورة منتظمة في كل سنة. ولن يتمكن **البرنامج** من تخفيف ضعف بوليفيا في مواجهة الكوارث بكفاءة إلا إذا توافرت الموارد في الوقت المحدد.

٩٤- وتحتاج البلديات والمجتمعات المحلية للمساهمة بموارد أكبر لكي تكفل استمرارية الأنشـــطة. وينبغـــي أن توفـــر العملية المستمرة في مجال اللامركزية والموارد الإضافية التي تتيحها مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تمويلا أكـــثر لأشد البلديات فقرا. بيد أن قدرات هذه البلديات على التنفيذ تشكل عائقا محتملا في وجه هذه الجهود.

البلديات التي يوجد بها مستوى من الهشاشة

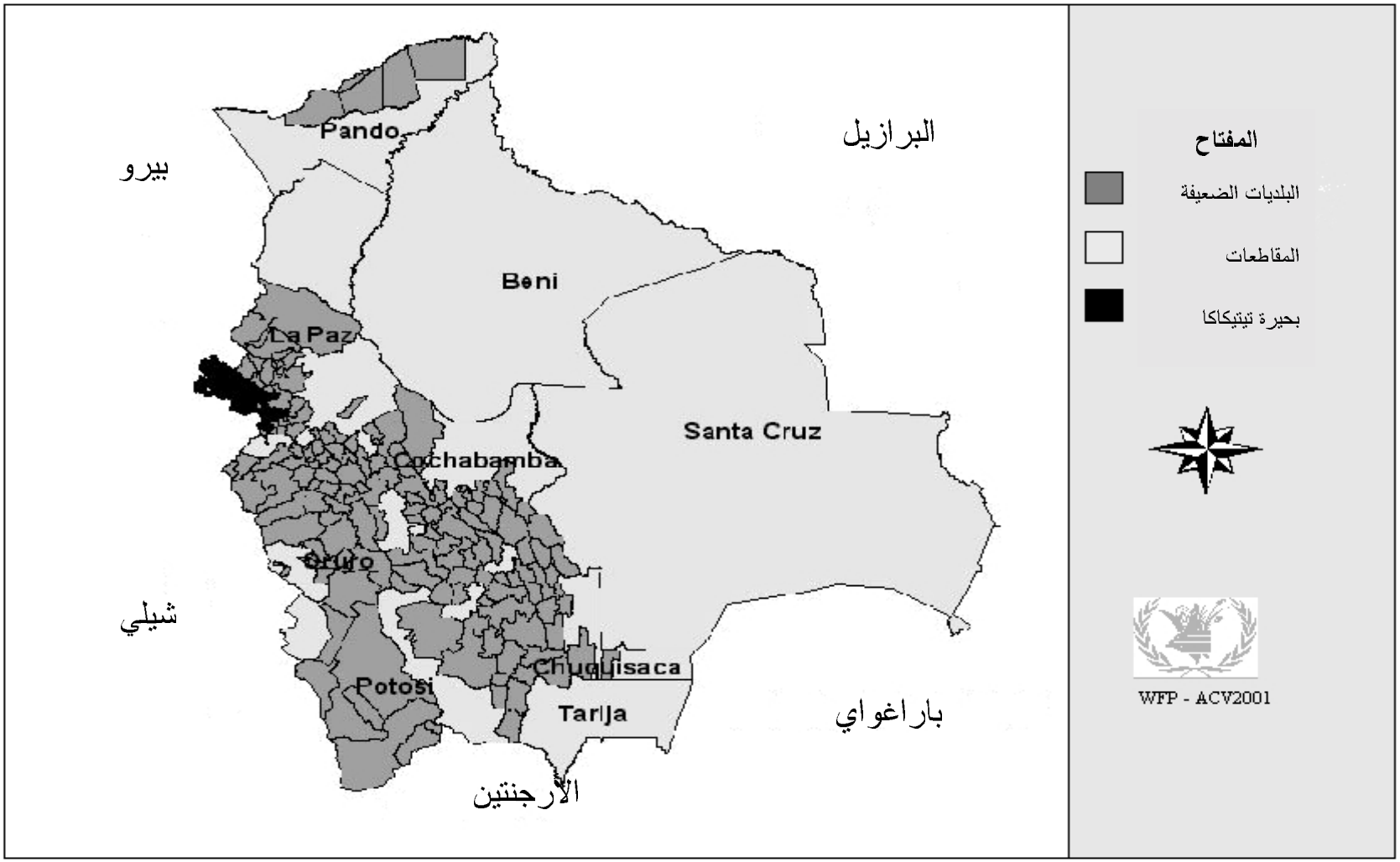

طريقة رسم الحدود في الخريطة لا تعني أي حكم من جانب **البرنامج** على الوضع القانوني لأي منطقة أو بلد أو أي إقرار أو قبـــول بـــهذه الحدود.